

تحليل أثر النسب المالية في العائد على الموجودات: دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل على عينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011-2020)

م. م. ميس الريم خضير عباس¹، م. م. مناف محمد خليل²

¹جامعة ديالى، ديالى، 32001، العراق

²جامعة الفرات الأوسط التقنية كلية البوليتكنك، كربلاء 56001، العراق

maes.alreem@uodiyala.edu.iq¹, manaf.m@s.uokerbala.edu.iq²

الملخص

هدف البحث إلى بيان تأثير النسب المالية على العائد على الموجودات (ROA) لعينة من المصارف التجارية في العراق المدرجة في البورصة العراقية، وذلك بالاعتماد على بيانات البائل للفترة (2011-2020). وقد صُمم البحث نظرًا لأهمية النسب المالية كأداة حاسمة لقياس الأداء المالي للبنوك وتقييم فعاليتها استخدامًا للموارد، مما يُسهم في تيسير القرارات الإدارية والاستثمارية. استخدم البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا ومنهجية اقتصادية قياسية، بالاعتماد على بيانات متوازنة مستقاة من عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عراقية: مصرف الخليج التجاري، ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي، والمصرف الاهلي العراقي، ومصرف بغداد، ومصرف التجارة العراقي، بإجمالي خمسين مشاهدة للفترة (2011-2020). تضمنت المتغيرات المستقلة نسبة السيولة (CT)، ونسبة الرصيد النقدي (CR)، ونسبة القروض إلى الودائع (LDR)، ونسبة الدين (DER) (الدين/حقوق الملكية)، ونسبة الدين طويل الأجل (LTD) (الدين طويل الأجل/إجمالي الموجودات)، ونسبة معدل دوران الموجودات (TAT)، ونسبة الموجودات الثابتة (FAT). أما المتغير التابع فكان العائد على الموجودات (ROA). استخدم برنامج Eviews 14 للتحليل الاقتصادي القياسي للدراسة. أشارت نتائج البحث إلى أن نموذج الانحدار الخطي المجمع (OLS) هو الأنسب لتحليل البيانات. كما أشار البحث إلى وجود علاقة طردية بين معدل دوران الموجودات والعائد على الموجودات، وأن متغير معدل دوران الموجودات (TAT) هو المتغير الوحيد ذو التأثير الإيجابي ذي الدلالة الإحصائية على العائد على الموجودات خلال فترة البحث، بينما لم يكن للنسب المالية الأخرى تأثير ذو دلالة إحصائية خلال نفس الفترة. وأظهرت نتائج البحث أيضًا أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، ممثلة بمعامل التحديد (R^2) الذي بلغ حوالي 79.76%. كما أشارت النتائج إلى الأهمية الإجمالية للنموذج وفقًا لاختبار F، مما يثبت صحته في ضوء افتراضات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، وعدم وجود ارتباط ذاتي ذي دلالة إحصائية. وأوصى البحث المصارف التجارية العراقية بالتركيز على رفع كفاءة استخدام موجوداتها، وتطوير سياسات إدارة الموجودات والموارد، وتعزيز أنظمة التخطيط والرقابة المالية، وتوسيع نطاق استخدام التقنيات الحديثة والتحول الرقمي، لتحقيق هدف تحسين أدائها المالي وربحياتها.

الكلمات المفتاحية: النسب المالية، العائد على الموجودات، بيانات بائل، المصارف التجارية العراقية، الأداء المالي، سوق العراق للأوراق المالية.

Analyzing the Effect of Financial Ratios on Return on Assets: An Econometric Study Using Panel Data from a Sample of Iraqi Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange for the Period (2011–2020)

Assist. Lect. Maec Alreem Khudhair Abbas¹, Assist. Lect. Manaf Mohammed Khaleel²

¹University of Diyala, Diyala, 32001, Iraq

²AL-furat Al-Awsat Technical University, Polytechnic College, Karbala, 56001, Iraq

¹maes.alreem@uodiyala.edu.iq, ²manaf.m@s.uokerbala.edu.iq

Abstract

This study aims to examine the effect of financial ratios on Return on Assets (ROA) in a sample of Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, based on panel data covering the period from 2011 to 2020. The study was motivated by the importance of financial ratios as a critical tool for measuring banks' financial performance and evaluating the effectiveness of their resource utilization, thereby facilitating managerial and investment decision-making. The study employed a descriptive-analytical approach and an econometric methodology, using balanced panel data obtained from a sample of five Iraqi commercial banks: Gulf Commercial Bank, Middle East Bank for Investment, National Bank of Iraq, Bank of Baghdad, and Trade Bank of Iraq, yielding a total of 50 observations over the period 2011–2020. The independent variables included the Current Ratio (CT), Cash Ratio (CR), Loan-to-Deposit Ratio (LDR), Debt-to-Equity Ratio (DER) (Debt/Equity), Long-Term Debt Ratio (LTD) (Long-Term Debt/Total Assets), Total Asset Turnover Ratio (TAT), and Fixed Asset Ratio (FAT). The dependent variable was Return on Assets (ROA). EViews 14 was used to conduct the econometric analysis. The findings indicated that the Pooled Ordinary Least Squares (OLS) regression model was the most appropriate model for analyzing the data. The study also revealed a positive relationship between the Total Asset Turnover Ratio (TAT) and Return on Assets (ROA). TAT was the only variable that exerted a statistically significant positive effect on ROA during the study period, whereas the other financial ratios did not have statistically significant effects over the same period. The findings further demonstrated that the model had a high explanatory power, as indicated by the coefficient of determination (R^2), which was approximately 79.76%. The results also confirmed the overall significance of the model according to the F-test, supporting the validity of the model under the assumptions of normally distributed residuals and the absence of statistically significant autocorrelation. The study recommends that Iraqi commercial banks focus on improving the efficiency of asset utilization, developing asset and resource management policies, strengthening financial planning and control systems, and expanding the adoption of modern technologies and digital transformation. These measures would contribute to improving their financial performance and profitability.

Keywords: Financial Ratios; Return on Assets; Panel Data; Iraqi Commercial Banks; Financial Performance; Iraq Stock Exchange.

المقدمة

نظراً للتطورات السريعة التي شهدتها القطاع المصرفي واشتداد المنافسة، بات من الضروري للبنوك تعزيز كفاءة أدائها المالي وتحقيق أقصى قدر من الربحية، مع الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة والملاءة المالية. يُعدّ العائد على الموجودات (ROA) أحد أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك، إذ يُشير إلى قدرة الإدارة على استخدام موجودات المصرف لتحقيق الأرباح. وتُعدّ النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة لتقييم الأداء المالي. فهي تُقدّم مؤشرات كمية تُسهّل تقييم كفاءة الإدارة، ومستوى السيولة، والربحية، ومستوى الرافعة المالية، وكفاءة استخدام الموجودات، وغيرها من الجوانب المالية الهامة. كما تُمثّل أداة فعّالة لتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ القرارات الإدارية والمالية المناسبة. وقد شهد القطاع المصرفي العراقي العديد من التغييرات الاقتصادية والتشريعية في السنوات الأخيرة، والتي أثّرت على أداء المصارف التجارية. ونتيجةً لذلك، تُعدّ دراسة أثر النسب المالية على العائد على الموجودات (ROA) موضوعاً هاماً أكاديمياً وعملياً، إذ تُوفّر هذه النسب مؤشرات تُساعد إدارات المصارف والهيئات الرقابية على تحسين الأداء المالي ورفع كفاءة استخدام الموارد. وعلى مستوى العراق وخلال السنوات الأخيرة شهد القطاع المصرفي تغييرات اقتصادية وتشريعات كان لها الأثر البارز على أداء المصارف التجارية مما جعل دراسة أثر النسب المالية في العائد على الموجودات ذات أهمية كبيرة لما تستطيع المؤشرات ان توفر لإدارات المصارف والجهات الرقابية من مساعدة

في التحسين من أدائها المالي وكذلك استخدام امثل للموارد المتاحة ومن هذا المنطلق يسعى البحث الى قياس اثر مجموعة من النسب المالية كنسبة التداول نسبة القروض الى الودائع نسبة الرصيد النقدي نسبة الدين الى حق الملكية معدل دوران الموجودات نسبة الديون طويلة الاجل معدل دوران الموجودات الثابتة في العائد على حق الملكية لعينة من المصارف التجارية والتي توفرت بياناتها للمدة (2011-2020) باستخدام أسلوب بيانات البانل (Panel Data).

أولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث: يُعد القطاع المصرفي نشاطاً اقتصادياً حيوياً وأداةً مهمةً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويُستخدم العائد على الموجودات (ROA) كأحد أهم المؤشرات لتقييم ربحية المصارف، إذ يعكس قدرة المصارف على استخدام موجوداتها بكفاءة لتحقيق الأرباح. تستخدم المصارف النسب المالية كأداة لتحليل الأداء واتخاذ القرارات، إلا أن تأثير كل نسبة على الربحية يعتمد على الظروف الاقتصادية والمالية، مما يستلزم دراسة تأثير البيئة المصرفية على بعضها البعض، والتي شهدت تغيرات اقتصادية وتشريعية في السنوات الأخيرة.

وبالنظر إلى هذه المسألة، يهدف هذا البحث إلى تحديد تأثير مجموعة من النسب المالية التي تؤثر على العائد على الموجودات (ROA) للبنوك، وعلى الوضع المصرفي الراهن في العراق خلال الفترة (2011-2020). ويهدف البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الاتي: ما هو تأثير النسب المالية التي تؤثر على العائد على الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية المدرجة في بورصة العراق خلال الفترة (2011-2020)؟ ينبثق من السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، وهي كالآتي:

هل تؤثر نسبة النقد على العائد على الموجودات؟

هل تؤثر نسبة القروض إلى الودائع على العائد على الموجودات؟

هل تؤثر نسبة الدين إلى حقوق الملكية على العائد على الموجودات؟

هل تؤثر نسبة الدين طويل الأجل على العائد على الموجودات؟

هل يؤثر معدل دوران الموجودات على العائد على الموجودات؟

هل يؤثر معدل دوران الموجودات الثابتة على العائد على الموجودات؟

2. أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في إسهامه في إثراء الأدبيات المتعلقة بتأثير النسب المالية على ربحية المصارف، وذلك من خلال تقديم منهج علمي باستخدام بيانات البانل لتقييم تأثير هذه النسب على العائد على الموجودات بدقة. علاوة على ذلك، توفر نتائج هذا البحث أساساً عملياً لإدارة المصارف، والمصرف المركزي العراقي، والهيئات التنظيمية في تقييم الأداء المالي ووضع السياسات المناسبة. كما تُمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة، مما يُسهم في تحسين إدارة الموارد وتعزيز ربحية واستدامة المصارف التجارية العراقية.

3. اهداف البحث: هدف البحث إلى حساب أثر النسب المالية على العائد على الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية المدرجة في بورصة العراق خلال الفترة 2011-2020. ويتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في حساب أثر النسب المالية على العائد على الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية المدرجة في بورصة العراق خلال الفترة 2011-2020. ولتحقيق هذا الهدف، يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة نوع العلاقة بين نسبة الحساب الجاري (CT) والعائد على الموجودات (ROA).

2. قياس أثر نسبة الحساب النقدي (CR) على العائد على الموجودات (ROA).

3. تحديد أثر نسبة القروض إلى الودائع (LDR) على العائد على الموجودات (ROA).

4. تحديد أثر نسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER) على العائد على الموجودات (ROA).

5. قياس أثر نسبة الدين طويل الأجل (LTD) على العائد على الموجودات (ROA). 6. تحديد أثر نسبة الموجودات (TAT) على العائد على الموجودات (ROA).

6. تحديد أثر نسبة الموجودات (TAT) على العائد على الموجودات (ROA).

7. تحديد أثر نسبة دوران الموجودات (FAT) على العائد على الموجودات (ROA).

8. تحديد المتغير المالي الأكثر تأثيراً على العائد على الموجودات للمصرف التجاري العراقي.

4. فرضيات البحث: استند البحث إلى فرضية رئيسية وفرضيات فرعية لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

أولاً: الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية ونسبة السيولة والعائد على الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية المدرجة في البورصة (SIX) خلال فترة البحث.

ثانياً: الفرضيات الفرعية

- الفرضية الفرعية 1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة النقد (CT) على العائد على الموجودات (ROA).
- الفرضية الفرعية 2: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرصيد النقدي (CR) على العائد على الموجودات (ROA).
- الفرضية الفرعية 3: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة القروض إلى الودائع (LDR) على العائد على الموجودات (ROA).
- الفرضية الفرعية 4: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER) على العائد على الموجودات (ROA).
- الفرضية الفرعية 5: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الدين طويل الأجل على العائد على الموجودات.
- الفرضية الفرعية 6: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة دوران الموجودات على العائد على الموجودات.
- الفرضية الفرعية 7: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة دوران الموجودات الثابتة على العائد على الموجودات.

5. حدود البحث: تقتصر حدود هذه البحث على مجموعة من المعايير التي تم تحديدها وفقاً لأهداف البحث، والتي لُحِصت على النحو التالي:

أولاً: الحدود الجغرافية: اقتصر البحث على المصارف التجارية في العراق المدرجة في بورصة العراق (مصرف الخليج التجاري، ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي، والمصرف الوطني العراقي، ومصرف بغداد، ومصرف التجارة العراقي).

ثانياً: الحدود الزمنية: اقتصرت مدة البحث على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى عام 2020، استناداً إلى البيانات المالية السنوية المنشورة للبنوك قيد البحث.

6. منهج البحث: استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي اعتُبر الأنسب لطبيعة البحث وأهدافه. ومن خلال هذا المنهج، تم شرح المفاهيم النظرية المتعلقة بالنسب المالية والعائد على الموجودات، بالإضافة إلى تحليل الأدبيات ذات الصلة.

من جانب آخر، طُبق البحث المنهج الاقتصادي القياسي لتحليل البيانات المالية للبنوك التجارية العراقية. واستخدم البحث بيانات البائل، التي تتضمن بُعدين زمني ومقطعي، مما يُتيح تقديرات أدق للعلاقة بين المتغيرات مقارنةً ببيانات السلاسل الزمنية أو حتى البيانات المقطعية وحدها. استُخدم برنامج Eviews 14 لإجراء التحليلات الاقتصادية القياسية، وبرنامج SPSSv23 لأجراء الاختبارات الإحصائية الداعمة.

الدراسات السابقة

تناولت دراسات عديدة العلاقة بين النسب المالية وربحية المصارف وتوصلت إلى نتائج مختلفة وكان سبب الاختلاف ذلك هو أنها كانت في بيانات مصرفية مختلفة كذلك عينات وفترات ومتغيرات وأساليب قياس مختلفة وفيما يلي استعراض لأبرز الدراسات ذات الصلة بالبحث الحالي.

أ. الدراسات العربية

1. دراسة سيف الدين [1] هدفت إلى اختبار أثر السيولة على ربحية المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث شملت الدراسة عينة من خمسة مصارف خلال (2016-2023) ولقياس الربحية استخدمت معدل العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات فيما استخدمت لقياس السيولة المؤشرات القروض للودائع والرصيد النقدي ونسبة التداول واستخدمت الدراسة لقياس ذلك بيانات البائل وبينت النتائج أن هناك اختلاف في تأثير مؤشرات السيولة على ربحية المصارف

2. دراسة إبراهيم [2] هدفت إلى تحليل أثر السيولة على ربحية المصارف التجارية إذ اعتمدت الدراسة عينة مكونة من خمسة مصارف للفترة (2005-2013) واستخدمت الدراسة مؤشرات السيولة نسبة الودائع إلى الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع ونسبة النقد للودائع وأيضاً تم قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على الموجودات ولقياس ذلك تم استخدام أسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وتوصلت إلى أهمية مؤشرات السيولة على ربحية المصارف

3. دراسة الاعرجي [3] هدفت إلى تحليل أثر السيولة والرفع المالي على الأداء المالي للمصارف وشملت العينة 38 مصرف منها مصارف إسلامية والبعض الآخر مصارف تجارية تقليدية خلال (2010-2022) ولقياس الأداء المالي اعتمدت العائد على الموجودات وهامش صافي الربح فيما كانت المتغيرات المستقلة متمثلة بالسيولة المالية والرفع المالي واستخدمت الدراسة لقياس ذلك بيانات البائل وبينت النتائج اختلاف أثر السيولة والرفع المالي على ربحية وأداء المصارف بشقيها التقليدي والإسلامي.

ب. الدراسات الأجنبية

1. دراسة Lubis et al. [4] هدفت الى تحليل إثر دوران النقدية ونسبة القروض الى الودائع ودوران الموجودات في العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة البالغة 23 مصرف في بورصة اندونيسيا خلال (2013-2017) واستخدمت الدراسة لقياس العلاقة الانحدار الخطي المتعدد وتوصلت الى وجود إثر معنوي لبعض المؤشرات ومن أبرزها معدل دوران الموجودات ونسبة القروض الى الودائع في العائد على الموجودات (ROA)

2. دراسة Situmorang et al. [5] بحثت إثر نسبة القروض الى الودائع والقروض المتعثرة وكفاية راس المال ومعدل دوران الموجودات في العائد على الموجودات (ROA) وقد شملت عينة الدراسة 28 مصرفاً من المصارف المدرجة في بورصة اندونيسيا للفترة (2017-2023) وتحليل علاقة الأثر استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد وبينت النتائج التي تم التوصل اليها ان بعض المؤشرات مثل معدل دوران الموجودات لم يكن معنوي فيما كان هناك إثر معنوي للنموذج ككل في العائد على الموجودات

وعليه يتضح من خلال الدراسات السابقة ان هناك اهتمام واضح في دراسة العلاقة لأثر النسب المالية وربحية المصارف وبالرغم من اختلاف المتغيرات المستخدمة واتجاهات الأثر اذ اهتمت بعض الدراسات بالسيولة وبعض منها على الرفع المالي فيما ركز دراسات على كفاءة استخدام الموجودات وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على اعتماد معدل العائد على الموجودات كمؤشر للربحية واستخدامها للنسب المالية التقليدية الا ان ما يمكن ملاحظته انها تدمج مؤشرات السيولة وارفع المالي وكفاءة استغلال الموجودات في نموذج واحد كما تختلف عن بعض الدراسات بالعينة والمدة المستخدمة في البحث إذ تشمل خمسة مصارف تجارية عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2011-2020)، وهي: مصرف الخليج التجاري، ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف بغداد، والمصرف العراقي للتجارة

وتتمثل الفجوة البحثية والتي تسعى الدراسة الى معالجتها في تحليل للأثر المشترك لمجموعة من النسب المالية كالسيولة والرفع المالي وكفاءة استغلال الموجودات في العائد على الموجودات لعينة من المصارف التجارية العراقية باستخدام بيانات بائل للمدة (2011-2020) كما وتسعى الدراسة الى بيان أي من المؤشرات يمتلك التأثير في أهمية تفسير التغير في العائد على الموجودات بدلا من الاقتصار على دراسة مجموعة واحدة من النسب

ثانيا: الجانب النظري

1. مفهوم النسب المالية

النسب المالية هي تعبيرات رياضية تمثل العلاقة بين عنصرين أو أكثر في البيانات المالية. تُستخدم هذه النسب لمقارنة البيانات المالية، وقياس الأداء المالي، وتحليل الوضع المالي، وتحديد نقاط القوة والضعف للشركة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية. [6]، تُعرّف النسب المالية بأنها مؤشرات كمية للعلاقة بين عنصر واحد أو أكثر من عناصر البيانات المالية. يُستخدم هذا النوع من النسب لتحليل البيانات المالية وتفسيرها، وتقييم الأداء والوضع المالي للمنظمة، وكفاءة استخدامها للموارد، وعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية [7]، تُعد النسب المالية أداة أساسية للتحليل المالي، لأنها تُساعد على تفسير البيانات المالية وتحديد العلاقات الرئيسية بينها. علاوة على ذلك، فهي تُتيح مقارنة البيانات وتحديد الجوانب التي تتطلب دراسة وتقييماً أعمق [8].

2. أهمية النسب المالية في التحليل المالي

تُعدّ النسب المالية من أهمّ عناصر المصارف والشركات، والإدارات المالية، وشركات الاستثمار، والمحاسبين القانونيين، فهي أداة أساسية لتقييم أدائها، ودراسة تحليلها المالي خلال فترة زمنية محددة. وتُعدّ هذه النسب مهمة لتوفير مؤشرات كمية لقياس فعالية الإنفاق المالي، وتقييم العمل، وأهمية كونها المعلومات الضرورية لصانع القرار. ويمكن النظر إليها من خلال ما يلي [9]:

- أ. سهولة حساب النسب المالية وتفسيرها تجعلها من أكثر الأدوات المالية استخداماً في تحليل الأداء المالي واتخاذ القرارات.
- ب. توفير مؤشرات كمية موضوعية تُساعد على تقييم أداء الاقتصاد ومقارنة أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة في أوقات مختلفة أو مع الشركات الأخرى.
- ج. توفير مؤشرات أداء مالية واضحة وموجزة، مما يجعل المعلومات المالية مُرتبة في مؤشرات تسمح بتقييم الوضع المالي، دون الحاجة إلى فحص كل التفاصيل المالية في البيانات المالية. أهمية تحليل النسب المالية

3. مفهوم العائد على الموجودات

يمثل العائد على الموجودات (ROA) مقياساً رئيسياً للكفاءة التشغيلية والربحية. بالنسبة لهذه الشركة، يُمثل العائد على الموجودات معدل قدرة موجودات الشركة ككل على تحقيق الأرباح، ويُحدّد كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق عائد استثماري مناسب. كما يُستخدم هذا المقياس لمقارنة الشركات في القطاع الصناعي نفسه، حيث يُشير ارتفاع العائد على الموجودات إلى كفاءة أكبر في استخدام الموارد التي تولّد المزيد من الأرباح [10]، هو مؤشر أساسي لقياس الربحية، ويُشير إلى قدرة الشركة على تحقيق أرباح من استثمارات المساهمين. يُبين هذا المقياس كفاءة الإدارة في استخدام حقوق الملكية لتحقيق عوائد مربحة، ويُستخدم لتحديد أداء الشركة من وجهة نظر المساهمين، حيث يُشير ارتفاع العائد على حقوق الملكية إلى الاستخدام الأمثل لرأس المال وتحقيق عوائد على استثمارات المساهمين [11]، يُعدّ العائد على الموجودات (ROA) أهمّ مؤشر للربحية، إذ يُشير إلى قدرة المصرف على تحقيق أرباح من إجمالي موجوداته. وهذا يدلّ على كفاءة إدارة الموارد المالية واستخدام الموجودات لتحقيق أقصى عائد. وتُشير زيادة العائد على الموجودات إلى زيادة كفاءة استخدام الموجودات وتحسين ربحية المصرف ويُعدّ هذا المؤشر الأكثر شيوعاً في تقييم الأداء المالي للبنوك [12].

4. أهمية العائد على الموجودات

ان معدل العائد على الموجودات (ROA) مؤشراً هاماً يستخدمه المحلل المالي لقياس كفاءة وربحية أعماله. وتتلخص أهميته فيما يلي: [13], [14]

(أ) يُعدّ العائد على الموجودات من أشمل المؤشرات المستخدمة لقياس قدرة الكيانات، بغض النظر عن مصدر التمويل، على تحقيق أرباح من إجمالي الموجودات المملوكة.

(ب) يُشير إلى كفاءة الإدارة في توجيه الموارد الاقتصادية واستخدامها لتحقيق أقصى عائد على الموجودات.

(ج) يُشير إلى قدرة الموجودات على توليد الإيرادات، أي قدرتها على تحقيق أرباح من أنشطتها.

(د) يُستخدم أيضاً لتقييم الأداء المالي، والمقارنة بين كيان وآخر في القطاع نفسه أو في فترات زمنية مختلفة، مما يُتيح تقييم كفاءة أداء الكيان.

(هـ) يساعد المستثمرين والدائنين والإدارة على اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل من خلال قياس كفاءة استثمار الموجودات وقدرتها على تحقيق عوائد مناسبة.

5. تصنيف النسب المالية

يمكن تصنيف النسب المالية، بناءً على استخدامها في تقييم الأداء المالي في البحث الحالي، إلى الفئات الآتية:

أولاً: نسب السيولة: تقيس هذه النسب قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وإدارة موارده المالية بكفاءة. يشمل البحث النسب الآتية:

(أ) نسبة النقد (CT): هي مقياس للسيولة يشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام النقد وما يعادله فقط. تُعدّ هذه النسبة من أكثر مؤشرات السيولة تحفظاً لقياس الملاءة المالية قصيرة الأجل [15].

(ب) نسبة التداول (CR): هي نسبة سيولة تشير إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام موجوداتها المتداولة. تشير النسبة المرتفعة إلى قدرة أفضل على الوفاء بالتزامات، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى ضعف السيولة [16].

(ج) تُعدّ نسبة القروض إلى الودائع مؤشراً حاسماً لأداء النظام المصرفي، إذ تُعبّر عن مدى اعتماد المصرف على الودائع لتمويل القروض، كما تُعبّر عن كفاءته في إدارة السيولة وتحقيق التوازن بين عوائده ومخاطره [17].

ثانياً: نسب الرافعة المالية: تقيس هذه النسب مدى اعتماد المصرف على المصادر الخارجية وهيكله الرأسمالي المالي. وتشمل:

(أ) نسبة الدين طويل الأجل إلى إجمالي الموجودات: وهي نسبة دين تُبين مدى استخدام الشركة للدين طويل الأجل لتمويل موجوداتها. يُظهر هذا أيضاً قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل وقوة وضعها المالي على المدى البعيد [18].

(ب) نسبة الدين طويل الأجل إلى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على تمويل الديون طويلة الأجل مقارنةً بحقوق الملكية. وتُبين حجم المخاطر المالية الناجمة عن تكوين الدين، حيث تشير النسبة المرتفعة إلى زيادة استخدام الديون وزيادة المخاطر المالية [19].

ثالثاً: نسب النشاط: تُستخدم هذه النسب لقياس كفاءة المصرف في استخدام موجوداته لتوليد الدخل. وتشمل:

(أ) معدل دوران إجمالي الموجودات: يُعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات النشاط، إذ يقيس كفاءة المؤسسة في استخدام إجمالي الموجودات لتحقيق المبيعات، ويمثل فعالية الإدارة في استخدام الموجودات، حيث تشير زيادته إلى تحسن في الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة على تحقيق الأرباح [20].

(ب) يُعرّف معدل دوران الموجودات الثابتة بأنه مؤشر نشاط يقيس كفاءة المنشأة في استخدام صافي موجوداتها الثابتة لتحقيق المبيعات، ويمثل فعالية استثمار الموجودات الثابتة في توليد الإيرادات [21].

ثالثاً: الجانب التطبيقي

يُقدّم هذا الجزء من البحث ويحلّل نتائج دراسة هدفت إلى دراسة أثر النسب المالية على عائد الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية المدرجة في بورصة العراق خلال الفترة (2011-2020). وقد أجرى البحث باستخدام بيانات البانل، مع الاعتماد على برنامج Eviews14 لإجراء التحليل الاقتصادي القياسي، وبرنامج SPSSV23 لتوفير الأدلة الإحصائية لاختبار الفرضيات. يشمل هذا الجزء الإحصاءات الوصفية، وتحليل الارتباط، واختيار النموذج الأنسب من بين نماذج بيانات بانل، وتحليل الانحدار، واختبار فرضيات البحث، ومناقشة النتائج.

أولاً/ الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

تُعدّ الإحصاءات الوصفية الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي، إذ تُتيح لنا فهماً تقريبياً لخصائص البيانات من خلال حساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت، فضلاً عن اختبار طبيعة توزيع المتغيرات. وقد تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيم القصوى والدنيا، ومعامل الالتواء، ومعامل التفرطح، بالإضافة إلى اختبار Jarque-Bera لاختبار طبيعة توزيع البيانات.

الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

Variable	Mean	Std.Dev	Minimum	Maximum	Jarque-Bera	Probability
CR	1.198292	0.417776	0.505900	2.466600	9.546160	0.008454
CT	1.880106	0.731393	1.083500	3.914700	13.681940	0.001069
DER	1.926680	1.403185	0.503800	5.275700	12.235130	0.002204
FAT	2.653208	4.272630	0.105700	20.670700	145.374700	0.000000
LDR	0.436718	0.289565	0.010100	1.060400	3.986319	0.136264
LTD	0.134958	0.157117	0.003400	0.839900	148.721200	0.000000
ROA	0.018204	0.017840	-0.015200	0.072600	9.136409	0.010377
TAT	0.060340	0.022241	0.026600	0.135800	12.299810	0.002134

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

يُلاحظ من الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث أن متوسط العائد على الموجودات (ROA) بلغ 0.018204، أي ما يُعادل 1.82% تقريباً، مما يعني أن المصارف التجارية العراقية حققت مستوى ربحية متوسطاً خلال فترة البحث. وبيلغ الانحراف المعياري 0.017840، مما يُظهر بوضوح التباين في مستويات الربحية بين المصارف العراقية نتيجةً لاختلاف أحجامها وسياساتها الائتمانية والاستثمارية.

- بلغ متوسط نسبة النقد 1.880106، مما يعني أن المصارف تتمتع بمستوى جيد من الموجودات المتداولة مقارنةً بالتزاماتها قصيرة الأجل، بينما بلغ الانحراف المعياري 0.731393، مما يشير إلى اختلاف مستوى السيولة بين المصارف.
- بلغ متوسط نسبة الرصيد النقدي 1.198292، مما يعني احتفاظ المصارف بمستوى نقدي كافٍ لتغطية المدفوعات قصيرة الأجل، بانحراف معياري قدره 0.417776، مما يشير إلى تباين محدود نسبياً بين المصارف في هذا المؤشر.
- بلغ متوسط نسبة الدين إلى حقوق الملكية 1.926680 بانحراف معياري قدره 1.403185، مما يدل على اختلاف واضح في اعتماد المصارف على التمويل الخارجي مقارنةً بحقوق الملكية.
- بلغ متوسط نسبة دوران الموجودات الثابتة 2.65، بانحراف معياري مرتفع قدره 4.272630، مما يُظهر تبايناً كبيراً بين المصارف في كفاءة معدل دوران موجوداتها الثابتة.
- بلغ متوسط نسبة القروض إلى الودائع 0.436718، مما يعني أن المصارف لم تستثمر جميع ودائعها في أنشطة الإقراض. أما متوسط نسبة الدين طويل الأجل فكان 0.134958، وهو رقم منخفض، مما يدل على قلة استخدام المصارف للتمويل الخارجي.

من هذا النوع. وبالنسبة لمعدل دوران الموجودات، فقد بلغ 0.060340، وهو مؤشر على بطء دوران الموجودات، إلا أن وجود تباين بين المصارف يعكس اختلافًا في كفاءة إدارة الموجودات.

ثانياً/ اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

أجري اختبار Jarque-Bera للتأكد من التوزيع الطبيعي للمتغيرات في البحث.

تنص الفرضية الصفرية على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، بينما تنص الفرضية البديلة على عكس ذلك. وقد تبين أن قيم الاحتمالية لمعظم المتغيرات كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي رُفِضَت الفرضية الصفرية. وعليه، فإن المتغيرات CR و CT و DER و FAT و LTD و ROA و TAT لا تتبع التوزيع الطبيعي، باستثناء المتغير LDR الذي تبلغ قيمة دلالتة 0.136264، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أن هذا المتغير وحده يتبع التوزيع الطبيعي.

مع ذلك، لا يُمثل عدم انتظام توزيع المتغيرات المستقلة مشكلة في نماذج البيانات المقطعية، إذ أن الشرط الأساسي يتعلق بطبيعة بواقي النموذج، وليس بالمتغيرات نفسها. وقد تأكد اختبار Jarque-Bera أيضاً من خلال البواقي، حيث تبين أن هذه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني استخدام النموذج القياسي نفسه. تحليل مصفوفة الارتباط:

تُعد مصفوفة الارتباط أداة إحصائية مهمة تُستخدم لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، سواء بين المتغيرات المستقلة والتابعة أو بين المتغيرات المستقلة نفسها. يكشف هذا التحليل عن اتجاه العلاقة وقوتها، ويُعد مدخلاً لاحتمالية وجود ارتباط خطي متعدد.

وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون وتراوحت قيمه من -1 إلى 1. تشير القيم الإيجابية إلى وجود علاقة إيجابية بينما تشير القيم السالبة إلى علاقة عكسية. كلما اقتربت من 1، كلما كانت العلاقة أعلى.

الجدول (2) مصفوفة معامل الارتباط بين متغيرات البحث

Variable	CR	CT	DER	FAT	LDR	LTD	ROA	TAT
CR	1.0000	0.3475	-0.4507	0.2661	0.2333	-0.0309	-0.0191	-0.1017
CT	0.3475	1.0000	-0.6998	0.6918	-0.1953	-0.0805	0.0446	-0.1941
DER	-0.4507	-0.6998	1.0000	-0.3211	-0.3084	0.2015	-0.0056	-0.0030
FAT	0.2661	0.6918	-0.3211	1.0000	-0.4571	-0.0348	0.3184	0.1025
LDR	0.2333	-0.1953	-0.3084	-0.4571	1.0000	-0.3444	-0.1270	0.1384
LTD	-0.0309	-0.0805	0.2015	-0.0348	-0.3444	1.0000	-0.2710	-0.3350
ROA	-0.0191	0.0446	-0.0056	0.3184	-0.1270	-0.2710	1.0000	0.8354
TAT	-0.1017	-0.1941	-0.0030	0.1025	0.1384	-0.3350	0.8354	1.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

أظهرت نتائج (2) مصفوفة معامل الارتباط بين متغيرات البحث تبايناً في قوة واتجاه معاملات الارتباط بين المتغيرات، مما يُشير إلى اختلاف مستويات مساهمة العوامل المالية في عائد الموجودات (ROA). وكشفت النتائج أن نسبة دوران الموجودات (TAT) تتمتع بأعلى معامل ارتباط إيجابي مع عائد الموجودات، حيث بلغ (0.835394)، مما يؤكد وجود علاقة قوية بينهما، ويساهم في ربحية المصارف التجارية، إذ أدى تحسن الربحية إلى زيادة كفاءة استخدام الموجودات. أما نسبة دوران الموجودات الثابتة (FAT) فقد أظهرت ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً إلى متوسطاً بلغ (0.318416)، مما يُبين الدور المحدود الذي تلعبه الموجودات الثابتة في المساهمة في الربحية.

من جهة أخرى، أظهرت المتغيرات الأخرى علاقات ضعيفة مع الموجودات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين نسبة النقد (CT) ونسبة الرصيد النقدي (-0.044575)، وبين نسبة القروض إلى الودائع (-0.019113) (LDR)، وبين نسبة الدين إلى حقوق الملكية (-0.126974) (DER)، وبين نسبة الدين طويل الأجل (-0.005560) (LTD)، مما يؤكد عدم وجود ارتباط قوي بينها وبين ربحية المصرف خلال فترة البحث. علاوة على ذلك، كانت جميع معاملات الارتباط للمتغيرات المستقلة أقل من الحد الأدنى (0.80)، مما يؤكد عدم وجود مشكلة التعدد الخطي. وبناءً على ذلك، يُعد إدراج جميع المتغيرات المستقلة في النموذج مناسباً دون التأثير على جودة النتائج.

ثالثاً/ تشخيص النموذج واختيار نموذج بيانات بائل

قبل إجراء تقديرات نموذج الانحدار وتحديد تبعية المتغير التابع للمتغير المستقل، يجب إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية لنموذج بيانات بائل المستخدم، والتحقق من الافتراضات الأساسية للنموذج القياسي أجريت مجموعة من الاختبارات، تشمل:

1. اختبار التعدد الخطي.
2. اختبار التأثيرات الثابتة الزائدة.
3. اختبار مضاعف Breusch-Pagan Lagrange.
4. اختبار توزيع بواقي النموذج وفقاً للتوزيع الطبيعي.

1. اختبار التداخل الخطي

يُعدّ التداخل الخطي مشكلةً قد تُصادف في نماذج الانحدار المتعدد. وينتج عن الارتباط العالي بين المتغيرات المستقلة، مما يؤدي إلى زيادة الأخطاء المعيارية لمعاملات الانحدار ويؤثر على دقة النتائج الإحصائية. في البداية، تم فحص مصفوفة معاملات الارتباط، في جدول (3) اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة والتي كشفت عن أعلى قيمة ارتباط بين المتغيرات المستقلة، وهي (-) 0.6998 بين المتغيرين CT و DER، وهي أقل من الحد المقبول (± 0.80). يشير هذا مبدئياً إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي حادة.

الجدول (3) اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغير	Tolerance	VIF
نسبة التداول (CT)	0.187691	5.32791
نسبة الرصيد النقدي (CR)	0.680833	1.46879
نسبة القروض إلى الودائع (LDR)	0.40224	2.48608
نسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER)	0.276853	3.61203
نسبة الديون طويلة الأجل (LTD)	0.737962	1.35508
معدل دوران الموجودات (TAT)	0.639336	1.56412
معدل دوران الموجودات الثابتة (FAT)	0.29899	3.34459

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

ولتأكيد ذلك، أُجري اختبار عامل تضخم التباين (VIF)، وكانت قيم VIF ضمن الحدود المسموح بها. يؤكد هذا عدم وجود تعدد خطي ذي دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج الانحدار دون الحاجة إلى حذف أي متغيرات من النموذج.

2. اختبار التأثيرات الثابتة الزائدة

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد ما إذا كان نموذج الانحدار الخطي المجمع (OLS) أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، أي ما إذا كان للاختلافات الفردية بين المصارف تأثير هام على النموذج.

فرضيات الاختبار هي:

الفرضية الصفرية (H_0):

لا توجد تأثيرات ثابتة بين المصارف؛ لذلك، فإن نموذج الانحدار الخطي المجمع هو الأنسب.

الفرضية البديلة (H_1):

توجد تأثيرات ثابتة بين المصارف؛ لذلك، فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب. أظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

الجدول (4) نتائج اختبار التأثيرات الثابتة الزائدة

Test	Value	Degrees of freedom	Probability value
Cross-section F	1.725524	(4,38)	0.1645
Cross-section Chi-Square	8.344918	4	0.0797

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

تُظهر نتائج الجدول (4) نتائج اختبار التأثيرات الثابتة الزائدة أن قيمة الاحتمالية لاختبار F للقطاع العرضي تساوي (0.1645)، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وأن قيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي للقطاع العرضي تقارب (0.0797)، وهي أيضاً أعلى من مستوى الدلالة. لذا، لا يوجد دليل إحصائي كافٍ لرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثيرات المصارف. وعليه، فإن استخدام التأثيرات الثابتة في النموذج لا يُقدم أي ميزة مقارنةً بنموذج الانحدار المجمع.

3. اختبار مضاعف Breusch-Pagan Lagrange

بعد استبعاد نموذج التأثيرات الثابتة، أُجري اختبار برويش-باغان لاغرانج (اختبار Lm) لتحديد النموذج الأنسب (نموذج المربعات الصغرى المجمعة مقابل نموذج التأثيرات العشوائية). وفيما يلي الفرضيتان الصفرية والبدئية:

الفرضية الصفرية (H_0):

لا توجد تأثيرات عشوائية؛ لذا، فإن نموذج المربعات الصغرى المجمعة هو الأنسب.

الفرضية البديلة (H_1):

توجد تأثيرات عشوائية، لذا، فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب.

الجدول (5) نتائج اختبار برويش-باغان LM

Test	Statistics	Probability value
Breusch-Pagan (Cross-section)	0.981733	0.3218

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

من خلال جدول (5) نتائج اختبار برويش-باغان LM بلغت قيمة الاحتمالية 0.3218، وهي تتجاوز مستوى الدلالة (0.05)، مما أدى إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. وبالتالي، لا توجد تأثيرات عشوائية ذات دلالة إحصائية بين المصارف، مما يثبت أن نموذج المربعات الصغرى المجمعة هو النموذج الأنسب لبيانات البحث. التحقق من توزيع البواقي للنموذج المختار

بعد تحديد توزيع البواقي للنموذج باستخدام اختبار جارك-بيررا، مع فرضيات الاختبار الآتية:

الفرضية الصفرية (H_0):

تتبع البواقي للنموذج توزيعاً طبيعياً.

الفرضية البديلة (H_1):

لا تتبع البواقي للنموذج توزيعاً طبيعياً.

الجدول (6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي العينة

Index	Value
Jarque-Bera	2.841460
Probability	0.241538

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

يلاحظ من جدول (6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي العينة بلغت قيمة المستوى التي تم الحصول عليها 0.241538، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية، مما يعني أن البواقي من النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يؤكد استيفاء أحد أهم افتراضات نموذج الانحدار الخطي، مما يؤدي إلى موثوقية النتائج التي تم الحصول عليها.

رابعاً/ تحليل نتائج نموذج الانحدار الخطي المجمع

بعد التأكد من ملائمة نموذج الانحدار الخطي المجمع، من خلال اختبارات نموذج بيانات البانل، تم تقدير نموذج انحدار لقياس أثر النسب المالية على العائد على الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية خلال الفترة (2011-2020). أسفرت نتائج تقدير النموذج عن المعادلة التالية:

$$[ROA = -0.040958 + 0.007866CT + 0.000357CR - 0.009340LDR + 0.002309DER + 0.003224LTD + 0.731651TAT - 0.000052FAT]$$

توضح هذه المعادلة التغير المتوقع في العائد على الموجودات نتيجة لتغيير كل متغير مستقل، مع تثبيت المتغيرات الأخرى.

الجدول (7) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المجمع

Variable	Factors	Std.Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.040958	0.014117	-2.901284	0.0059
CT	0.007866	0.003909	2.012537	0.0506
CR	0.000357	0.003593	0.099357	0.9213
LDR	-0.009340	0.006744	-1.384892	0.1734
DER	0.002309	0.001678	1.376174	0.1761
LTD	-0.003224	0.009176	-0.351308	0.7271
TAT	0.731651	0.069642	10.505830	0.0000
FAT	-0.000052	0.000530	-0.097538	0.9228

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

ما يمكن ملاحظته من جدول (7) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المجمع هو:

(1) تفسير الثابت

كانت قيمة الثابت (-0.040958)، وقد وجد أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.0059). يُعد هذا الثابت نظرياً أكثر منه عملياً، لأنه يُمثل القيمة المتوقعة للعائد على الموجودات عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة متساوية (0). هذا يعني أنه إذا كانت نسبة (Ii) تساوي صفراً، فإن هذا يُشير إلى أن العائد على الموجودات يتأثر بمتغيرات أخرى غير تلك المستخدمة في النموذج.

(2) أثر نسبة النقد (CT)

بلغت قيمة معامل الانحدار لهذا المتغير (0.007866). يشير هذا المعامل الموجب إلى وجود ارتباط بين نسبة النقد والعائد على الموجودات. تعني الإشارة الموجبة للمعامل أنه إذا زادت نسبة النقد بمقدار 1، فإن متوسط الزيادة في العائد على الموجودات سيزداد بنفس المقدار (0.00786). مع ثبات المتغيرات الأخرى، كانت قيمة الاحتمالية (0.0506). هذه القيمة أعلى بقليل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05). هذا يعني أن هذا المتغير لا يتمتع بدلالة إحصائية وفقاً لمستوى الدلالة الإحصائية في هذه البحث. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن زيادة السيولة على المدى القصير لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الربحية، نظراً لأن امتلاك مستويات عالية من النقد المتوفر يؤدي إلى ضياع فرص الاستثمار وانخفاض العائد.

(3) أثر نسبة الرصيد النقدي (CR)

قيمة معامل الانحدار (0.000357). يشير معامل الانحدار الموجب إلى زيادة في الرصيد النقدي، حيث تساوي قيمته (0.000357). هذا يعني أن هذه الزيادة في الرصيد النقدي تؤثر على زيادة العائد على الموجودات. مع ذلك، فإن قيمة الاحتمالية (0.9213)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن هذا المتغير ليس له أي تأثير.

(4) أثر نسبة القروض إلى الودائع (LDR)

كانت قيمة معامل الانحدار (-0.009340)، وإشارته السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض إلى الودائع والعائد على الموجودات. فزيادة القروض تؤدي إلى زيادة هذه النسبة، وبالتالي انخفاض العائد على الموجودات. أما الإشارة الموجبة فتعني أنه في حال تغير قيمة هذه النسبة (زيادة أو نقصاناً)، فإن العائد سيزداد أو ينقص (بشكل متناسب). مع ذلك، كانت قيمة الاحتمالية (0.1734)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). تشير هذه النتيجة إلى أن تأثير هذه النسبة على العائد على الموجودات غير ذي دلالة إحصائية. ويمكن تفسير ذلك بوجود اختلافات بين المصارف في جودة محافظ القروض ومخاطر هذه الاستثمارات خلال فترة البحث.

(5) أثر نسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER)

أظهر تحليل الانحدار أن معامل الارتباط (0.002309) يشير إلى وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية والعائد على الموجودات. مع ذلك، كانت قيمة الاحتمالية (0.1761)، وهي أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05). هذا يعني أن هذا المتغير لا يلعب دوراً ذا دلالة إحصائية. وبالتالي، فإن الاختلافات بين المصارف في مستويات تمويل الديون المختلفة لا تؤثر على الربحية كعامل حاسم.

(6) أثر نسبة الدين طويل الأجل (LTD)

نتائج معامل الانحدار: كانت نسبة الدين طويل الأجل (-0.003224). تشير هذه النتيجة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الدين طويل الأجل والعائد على الموجودات. ومع ذلك، كانت قيمة معامل الانحدار (0.7271)، وهي قيمة أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية، مما يعني أن هذا التأثير على العائد على الموجودات غير ذي دلالة إحصائية. يمكن تفسير ذلك بأن المصارف التي تعتمد بشكل أكبر على الودائع لتمويل أنشطتها أكثر من اعتمادها على الديون طويلة الأجل، فإن تأثير قروض الودائع في نموذج الموجودات المالية الرئيسية لعمليات المصارف لا يقتصر على الديون طويلة الأجل فقط، بل يمكن تضمين نسبة الدين (LDR) في الموجودات المالية.

(7) أثر معدل دوران الموجودات

يُعدّ هذا المتغير الأهم في البحث، حيث بلغ معامل الانحدار 0.731651، وهو الأعلى بين جميع المتغيرات المستقلة. بلغت قيمة t حوالي 10.505830، بينما بلغت قيمة p صفراً، وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة الإحصائية تشير هذه النتيجة إلى أثر إيجابي قوي ودال إحصائياً لمعدل دوران الموجودات على العائد على الموجودات وهذا يعني أن تحسين كفاءة استخدام الموجودات يؤدي إلى زيادة واضحة في ربحية المصارف التجارية العراقية، وهو ما يتوافق مع النظرية المالية التي تؤكد أن الإدارة الفعالة للموجودات تُسهم في زيادة الإيرادات والأرباح.

(8) أثر دوران الموجودات الثابتة

كانت قيمة معامل الانحدار (-0.000052) قريبة جداً من الصفر، مما يعني وجود معامل. هذه النتيجة موجبة. أما النتائج السالبة فتعني عدم وجود تأثير. هذه القيمة تعني أن قيمة الموجودات الثابتة ومعامل عامل الاحتمالية (0.9228) تؤثران على ربحية المصارف. يمكن تفسير ذلك بأن النشاط المصرفي يعتمد بشكل أساسي على الموجودات المالية والاستثمارات والقروض (وليس من خلال الموجودات الثابتة). هذه النتائج تعني أن كفاءة الموجودات (المباني والمعدات) لا تعكس ربحية المصارف إلى حد ما.

خامساً/ تقييم جودة النموذج القياسي

لضمان جودة النموذج وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرات، تم استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (8) تقييم جودة النموذج القياسي

Index	Value
R^2	0.797577
Adjusted R^2	0.763839
F-statistic	23.640830
Prob(F-statistic)	0.000000
Durbin-Watson	2.381399

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

يبين جدول (8) تقييم جودة النموذج القياسي ان معامل التحديد (R^2) بلغ حوالي 79.76%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 79.76% من التغيرات في عائد الموجودات، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يأخذها النموذج في الحسبان.

وبلغ معامل التحديد المعدل (R^2 المعدل) حوالي 76.38%، وهو قريب من قيمة R^2 ، مما يشير إلى أن المتغيرات المختارة في النموذج مناسبة ولا تعاني من تضخيم في القدرة التفسيرية. وبلغت قيمة إحصائية F حوالي 23.640830 باحتمالية 0.000000، مما يدل على أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية وأن المتغيرات المستقلة كمجموعة تؤثر على المتغير التابع. وبلغت قيمة اختبار دوربين-واتسون حوالي 2.313.4099، وهي قريبة من القيمة المثالية (2)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي خطيرة بين أخطاء النموذج.

سادسا/ اختبار فرضيات البحث

هدف البحث إلى اختبار تأثير النسب المالية على العائد على الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية المدرجة في بورصة العراق خلال الفترة (2011-2020)، وذلك من خلال اختبار الفرضية الرئيسية وعدد من الفرضيات الفرعية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المجمع (OLS).

(1) اختبار الفرضية الرئيسية

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسب المالية والعائد على الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية). ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار F لتحديد دلالة النموذج.

الجدول (9) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Statistical test	Calculated value	Probability value (Sig.)
F-Test	23.640830	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

يلاحظ من جدول (9) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية ان قيمة الاختبار بلغت 23.640830، وقيمة احتمالية الاختبار 0.000000، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار (0.05). لذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. وبالتالي، توجد دلالة إحصائية مشتركة لمتغيرات النسب المالية في تفسير التغير في العائد على الموجودات، مما يثبت صحة النموذج في وصف العلاقة بين المتغيرات.

(2) اختبار الفرضيات الفرعية

الجدول (10) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

Regression coefficient (β)	T value	Sig.
0.007866	2.012537	0.0506
0.000357	0.099357	0.9213
-0.009340	-1.384892	0.1734
0.002309	1.376174	0.1761
-0.003224	-0.351308	0.7271
0.731651	10.505830	0.0000
-0.000052	-0.097538	0.9228

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews 14.

توضح نتائج جدول (10) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية مايلي:

(1) الفرضية الفرعية

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة النقد (CT) على العائد على الموجودات) أظهرت نتائج الانحدار الموضحة في الجدول (9) أن: معامل الانحدار = 0.007866، وقيمة الاحتمالية = 0.0506. وبما أن قيمة الاحتمالية هذه أكبر بقليل من مستوى الدلالة (0.05)، فلا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية. وبالتالي، تُرفض الفرضية الفرعية (1).

(2) الفرضية الفرعية

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرصيد النقدي (CR) على العائد على الموجودات) قيمة الاحتمالية المحسوبة: 0.9213، وهي أكبر من (0.05). لذا، تُرفض الفرضية الفرعية (2).

الفرضية الفرعية (3)

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة القروض إلى الودائع (LDR) على العائد على الموجودات) قيمة الاحتمالية المحسوبة: 0.1734، وهي أكبر من مستوى الدلالة. وبالتالي، يتم رفض الفرضية الفرعية (3).

الفرضية الفرعية (4)

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الدين إلى حقوق الملكية على العائد على الموجودات). كانت قيمة الاحتمالية (p-value) تساوي 0.1761، وهي أكبر من 0.05. لذا، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية، وبالتالي تُرفض الفرضية الفرعية الرابعة.

الفرضية الفرعية (5)

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الدين طويل الأجل على العائد على الموجودات). كانت قيمة الاحتمالية تساوي 0.7271. لذا، فإن التأثير غير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05. وبالتالي، تُرفض الفرضية الفرعية الخامسة.

الفرضية الفرعية (6)

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الموجودات على العائد على الموجودات). أظهرت النتائج أن: معامل الانحدار = 0.0137.1، وقيمة الاحتمالية (p-value) = 0.0000، وهي قيمة منخفضة جدًا. عند مستوى دلالة إحصائية قدره 0.05، يتم قبول الفرضية الفرعية (6). تُعد هذه النتيجة من أهم نتائج البحث، حيث تُعتبر كفاءة استخدام الموجودات العامل الأهم في تحقيق الربحية في المصارف التجارية العراقية.

الفرضية الفرعية 7

(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الموجودات الثابتة على العائد على الموجودات). بلغت قيمة الاحتمالية 0.9228، وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05). لذا، يتم رفض الفرضية الفرعية (7).

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات**أ. الاستنتاجات**

- أكدت نتائج اختبارات اختيار نموذج بيانات البائل أن نموذج المربعات الصغرى المجموعة (مؤشر الإرث) هو النموذج الأمثل لتقييم تأثير العوامل المالية على العائد على الموجودات (ROA) للبنوك التجارية العراقية خلال فترة البحث.
- أظهرت الإحصاءات الوصفية تباينات في مستويات ونسب المؤشرات المالية للبنوك التجارية العراقية. كما أظهرت مصفوفة الارتباط وجود ارتباط إيجابي قوي بين معدل دوران الموجودات (TAT) والعائد على الموجودات (ROA)، مما يُبرز أهمية الاستخدام الأمثل للموجودات في تحسين الأداء المالي.
- أظهر نموذج الانحدار أن معدل دوران الموجودات (TAT) هو المتغير الوحيد ذو التأثير الإيجابي ذي الدلالة الإحصائية على العائد على الموجودات (ROA)، بينما لم تُظهر المتغيرات الأخرى (FAT، LTD، DER، LDR، CR، CT) أي تأثير ذي دلالة إحصائية خلال فترة البحث.
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي 79.76%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية قادرة على تفسير جزء كبير من التباينات في العائد على الموجودات المستهدف. كما أكد اختبار F الدلالة الإحصائية للنموذج ككل.
- أكدت نتائج اختبار Jarque-Bera أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، كما أكدت قيمة دوربين-واتسون عدم وجود ارتباط ذاتي ذي دلالة إحصائية، مما يُعطي تقديراً موثقاً به.
- خلصت نتائج البحث إلى أن تحسين كفاءة استخدام الموجودات هو العامل الأكثر تأثيراً في تعزيز ربحية المصارف التجارية العراقية، بينما كانت النسب المالية الأخرى أقل كفاءة خلال فترة البحث.

ب. التوصيات

- (1) العمل على تحسين كفاءة استخدام الموجودات من خلال وضع سياسات إدارية ومالية وتوجيه الموارد نحو الأنشطة الأكثر كفاءة، حيث أن معدل دوران الموجودات هو المتغير الوحيد الذي أثبت تأثيره الكبير على العائد على الموجودات
- (2) تعزيز التخطيط والرقابة المالية وإجراء مراجعات دورية لمؤشرات الأداء المالي، مع الاعتماد على مجموعة واسعة من المؤشرات المالية، وليس مؤشرًا واحدًا فقط، عند اتخاذ القرارات الإدارية أو الاستثمارية.
- (3) التقييم الدوري لسياسات إدارة السيولة والائتمان والتمويل، وتحليل أسباب عدم وجود تأثير كبير لبعض النسب المالية، مما يساهم في تحسين كفاءة إدارتها لرفع مستوى الأداء المالي.
- (4) تطوير أنظمة إدارة المخاطر المصرفية، وخاصة إدارة محافظ الائتمان، لتحقيق التوازن بين تعظيم العوائد وتخفيف المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي.
- (5) توسيع نطاق استخدام التقنيات الحديثة والتحول الرقمي في الأنشطة المصرفية، مع مراعاة دورها في تحسين كفاءة استخدام الموجودات، وخفض تكاليف التشغيل، وتحسين الربحية.
- (6) العمل على تعزيز تنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في التحليل المالي وإدارة الموجودات والإدارة المالية، بما يساهم في رفع مستوى الأداء المؤسسي.
- (7) تعزيز دور الهيئات الرقابية، ولا سيما مصرف العراق المركزي، في رصد مؤشرات كفاءة استخدام الموجودات لتشجيع المصارف على استخدامها في نظام تقييم الأداء، بما يساهم في تحسين الاستقرار المالي ورفع كفاءة القطاع المصرفي.

المصادر

- [1] Saifadin, R. S. (2025). The effect of liquidity on profitability: An analytical study on a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period 2016–2023. *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, 21(1), 729–770. <https://doi.org/10.36325/ghjec.v21i1.17908> (المجلة الجامعية لكوفة)
- [2] Ibrahim, S. S. (2017). The impacts of liquidity on profitability in banking sectors of Iraq: A case of Iraqi commercial banks. *International Journal of Finance & Banking Studies*, 6(1), 113–121. <https://doi.org/10.20525/ijfbs.v6i1.650> (SSBFNet)
- [3] Al-Aaraji, S. T. S. (2024). The impact of cash liquidity and financial leverage on the performance of Iraqi banks: A comparative study between Islamic and conventional banks. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 30(143), 389–404. <https://doi.org/10.33095/40xmbq39> (Iraqi Academic Scientific Journals)
- [4] Lubis, M. S., Nasution, I. A., Mery, M., Jenvony, J., Yulia, V., Devika, V., & Novera, V. (2019). Pengaruh perputaran aktiva, perputaran kas, dan Loan to Deposit Ratio (LDR) terhadap Return On Asset (ROA) pada perbankan yang terdaftar di Bursa Efek Indonesia pada tahun 2013–2017. *Owner: Riset dan Jurnal Akuntansi*, 3(2), 307–319. <https://doi.org/10.33395/owner.v3i2.129> (Polgan)
- [5] Situmorang, D. R., Sagala, F., Silitonga, I. M., Panjaitan, R. Y., & Sagala, L. (2024). Analysis of the influence of Loan to Deposit Ratio, Capital Adequacy Ratio, Non-Performing Loan, Operational Efficiency Ratio, and Total Asset Turnover on Return on Asset of commercial bank listed on the Indonesian Stock Exchange period 2019–2023. *Jurnal Ilmiah AccUsi*, 6(1), 66–76. <https://doi.org/10.36985/81br1521> (Jurnal USI)
- [6] Kharatyan, D. (2016). *Ratios and indicators that determine return on equity* (Master's thesis, Instituto Politecnico de Braganca (Portugal))
- [7] Abd, Abdul Hakim Ahmed, and Qansou, Hassan. (2025). The effect of using financial ratios in evaluating the enterprise - a field study in the Iraqi Commercial Bank. *Journal of Al-Kut University College*, 10(1).
- [8] Alswalmeh, A. A. A., & Dali, N. R. S. M. (2019). Prediction of the banking sector index using financial ratios: an empirical study on amman stock exchange. *International Journal of Advanced Research in Economics and Finance*, 1(1), 1-9.

-
- [9] Al-Afshari, J. A. (2023). *The role of financial ratios in predicting stock prices (An applied study on the banks listed in the Damascus Stock Exchange)* [Unpublished bachelor's thesis]. Damascus University.
- [10] Al-Sharif, A. H. S. A., & Al-Sharif, A. T. (2016). The impact of return on assets (ROA) and degree of financial leverage (FLM) on return on equity (ROE) at Jordan Steel Company and its subsidiaries. *Journal of Economic Sciences*, 17(1).
- [11] Jallow, M. A., Abiodun, N. L., Weke, P., & Aidara, C. A. T. (2022). Efficiency of Financial Ratios in Predicting Stock Price Trends of Listed Banks at Nairobi Securities Exchange. *European Journal*
- [12] Al-Jushami, F. H. M. (2022). Analysis of profitability ratios using (ROA- ROE) and the most important financial indicators affecting profits - a comparative study of a sample of private banks in Iraq for the period 2017-2020. *Contemporary Economic Research Journal*, 5(2), 257–276.
- [13] Abu Raghif, K. A. I. (2025). Evaluation of earnings and its impact on achieving sustainable market value: A case study in Commercial Gulf Bank. *Kut University Journal, Special Issue (8th Scientific Conference for Administrative and Economic Sciences)*.
- [14] Al-Dharab, H. A. A. (2017). The impact of return, risk, and investment decision on the financial performance of the bank (An analytical study of a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange) [Unpublished master's thesis]. University of Kerbala.
- [15] Frihat, M. (2025). The role of liquidity ratios in evaluating the financial performance of economic institutions: A case study of the National Company for Well Work ENTP during the period (2014-2023) [Unpublished master's thesis]. Kasdi Merbah University – Ouargla.
- [16] Soatov, F. K. U. (2025). The loan-to-deposit ratio and its impact on bank profitability. *World Economics & Finance Bulletin*, 47, 13–65. <https://www.scholarexpress.net>
- [17] Al-Rawashdeh, O. H. (2022). Banking liquidity and its impact on the financial performance of Arab Bank in Jordan: A case study of Arab Bank / Jordan. *Journal of Administrative and Economic Sciences*, 15(1), 84–101.
- [18] Maash, H. (2016). An attempt to measure the effect of financial leverage on stock returns: The case of the Qatar Stock Exchange during the period (2010–2015) [Unpublished master's thesis]. Kasdi Merbah University – Ouargla.
- [19] Arhinful, R., & Radmehr, M. (2023). The effect of financial leverage on financial performance: Evidence from non-financial institutions listed on the Tokyo stock market. *Journal of Capital Markets Studies*, 7(1), 53–71. <https://doi.org/10.1108/JCMS-10-2022-0038>
- [20] Kurniani, N. T. (2021). The effect of liquidity ratio, activity ratio, and profitability ratio on accounting profit with firm size as a mediation. *Journal of Economics and Business Letters*, 1(3), 18–26. <https://doi.org/10.32479/jeb1.11362>
- [21] De Fretes, A. V. C. (2024). Activity ratio analysis to measure the level of financial effectiveness of PT Kalbe Farma Tbk, 2020-2023 period. *International Journal Business, Management and Innovation Review*, 1(4), 110–117. <https://doi.org/10.62951/ijbmir.v1i4.55>